
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الأحوال السياسية في السودان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القـــــــرن العشـــــرين (المشـــــروطية الثانية)

أنعم محمد عثمان الكباشي*

مستخلص: تناقش هذه الدراسة الأحوال السياسية في السودان في السنوات الأولى من القرن العشرين. وقد اعتمدت بالدرجة الأولى على الوثائق العثمانية. وبناء على هذه الوثائق فإن العلاقات بين السودان والدولة العثمانية تعود إلى الربع الأول من القرن السادس عشر، وذلك عندما استولى السلطان العثماني سليم الأول على مصر في عام ١٥١٧. وقد توجه جيش عثماني عقب ذلك إلى الأجزاء الشمالية من السودان وقام بإنشاء قلاع من أجل حمايته من جميع الأعداء. ولقد استخدمنا في هذه الدراسة نحو ١٤ وثيقة عثمانية. ومن خلال هذه الوثائق نجد أن السودان كان ينظر إليه على أساس أنه جزء من أراضي الدولة العثمانية: لذا فإن السؤال الأساس لهذه الدراسة هو كيف نستطيع تفسير العلاقة بين السودان والدولة العثمانية في تلك الفترة من خلال هذه الوثائق.

ABSTRACT: This article discusses the Political Conditions in the Sudan during the first years of the twentieth century. It depends mainly on ottomans documents. According to these documents the relationship between the Sudan and Ottoman State began in the first quarter of the sixteenth century when Sultan I. Selim conquered Egypt in ١٥١٧. At that time the Ottomans troops conquered the northern parts of the Sudan and built some fortresses to protect its self from the enemies. In this study, we used ١٤ documents from Ottomans Archives. All this Ottomans Documents refer to the Sudan as a land of Ottoman State. So the main question of this study is how can we explain the relationship between the Sudan and Ottoman State at that time according to these documents

* أستاذ مساعد بقسم التاريخ-كلية الآداب- جامعة الخرطوم

مقدمة :

يمكن القول إن علاقة العثمانيين بالسودان بدأت بشكل واضح في الربع الأول من القرن السادس عشر، وذلك عندما تمكن الجيش العثماني بقيادة السلطان سليم الأول من دخول القاهرة في عام ١٥١٧ وإنهاء حكم الدولة المملوكية. وعقب ذلك فرت مجموعة من المماليك جنوبا باتجاه الحدود الشمالية للسودان خوفا من العثمانيين. ومن جانبه قام السلطان سليم الأول بإرسال فرقة من جيشه لتتعقب هؤلاء الفارين، وفي الوقت نفسه لتبسط السيطرة على الأجزاء الجنوبية لمصر والشمالية للسودان. ثم تطورت من بعد ذلك هذه العلاقة في السنوات الأولى من النصف الثاني من هذا القرن، وذلك عندما تم تأسيس بكلربكية/إيالة الحبشة بتاريخ ١٥ شعبان ٩٦٢/هـ تموز (يوليو) ١٥٥٥م. وقد مثل كل من ميناء سواكن وكذلك مينائي مصوع وجدة أساس هذه الإيالة [١]

في الربع الأول من القرن التاسع عشر حدث تطور مهم في علاقة العثمانيين بالسودان وذلك عندما طلب محمد علي باشا حاكم مصر في تلك الفترة من السلطان العثماني إصدار فرمان/قرار يخول له دخول السودان وضمه باسم الدولة العثمانية. ورغم عدم رضاء السلطان العثماني بذلك إلا أنه أصدر هذا الفرمان لمحمد علي باشا مما يعكس لنا مدى القوة التي كان عليها حاكم مصر وفي الوقت نفسه مدى الضعف الذي كانت عليه الدولة العثمانية وسلطانها. وإذا كان محمد علي باشا قد أعلن أن الهدف الأساسي من دخول السودان يتمثل في الحصول على الرجال لتقوية جيشه والحصول على الذهب للدفع باقتصاده إلى نحو أفضل[٢] ، إلا أن هناك هدفا آخرا أهم بكثير وهو تكوين إمبراطورية تخلف الدولة العثمانية خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن الدولة العثمانية في تلك الفترة كانت تعاني من ضعف في شتى المجالات. وقد ظهر هذا الهدف بصورة واضحة في عام ١٨٣٩ وذلك عندما تمكن جيش محمد علي باشا من هزيمة الجيش العثماني في موقعة نزيب في ٢٤ يونيو

١٨٣٩، وازداد الأمر سوءا على الدولة العثمانية عندما قام أحمد فوزي باشا قائد الأسطول العثماني بالتوجه بأسطوله إلى الأسكندرية وتسليمه لمحمد علي باشا. ورغم الانتصار الظاهري الذي تحقق لحاكم مصر إلا أن الضغوطات التي تمت ممارستها عليه من طرف الدول الأوروبية خاصة روسيا وإنجلترا بالإضافة إلى الثورات العارمة التي اندلعت ضده في سوريا حالت دون تحقيق نصر له؛ ولذلك قبل بولاية مصر له ولأحفاده من بعده[٣]

لقد تمكن محمد علي باشا من تأسيس دولة في السودان تمتد من حلفا شمالا إلى جنجا جنوبا، ومن زيلع وهرر في الشرق إلى وداي في الغرب[٤]. وقد استمرت هذه الدولة تحكم السودان حتى عام ١٨٨٥، وذلك لأن عام ١٨٨١ شهد تطورا سياسيا مهما في تاريخ السودان تمثل في اندلاع ثورة وطنية ضد حكم محمد علي وخلفائه بقيادة محمد أحمد المهدي. وقد كان الوضع العام في السودان في تلك الفترة على استعداد تام لتقبل هذه الثورة خاصة إذا ذكرنا أن الحكم الذي أسسه محمد علي باشا اتسم ببعض الصفات السالبة لدى السودانيين. وتتمثل أهم هذه الصفات في القسوة الشديدة في التعامل مع السودانيين ، والضرائب الباهظة ،والإدارة الجديدة المتمثلة في الحكم المركزي الذي لم يألفه السودانيون.

لقد كانت هذه الأسباب وغيرها من أهم العوامل التي جعلت أهل السودان يلتفون حول قيادة محمد أحمد المهدي وثورته. وقد أدى كل ذلك إلى سرعة نجاح الثورة التي حققت أول انتصاراتها على قوات الحكومة في عام ١٨٨١ أي في العام نفسه الذي اندلعت فيه[٥]. ونجد أن من أهم المعارك التي جمعت بين قوات المهدي وجيش الحكومة هي معركة شيكان[٦]. وقد كانت القوة العسكرية الحكومية بقيادة هكس باشا، وتمكنت قوات المهدي في هذه المعركة من الانتصار على القوة الحكومية بتاريخ الخامس من أكتوبر عام ١٨٨٣. وترتب على هذا الانتصار نتائج مهمة لعل من أهمها القضاء على آخر قوة حكومية نظامية، وبذلك أصبح الخيار

المتبقي أمام الحكومة يتمثل في : إما إرسال جنود من بريطانيا أو من مستعمراتها. ومن جانب آخر فقد أعطت معركة شيكان دفعة قوية للثورة المهدية من النواحي السياسية والعسكرية والمعنوية. وعقب هذه المعركة بدأت الثورة تنتشر في شتى أنحاء السودان مثل دارفور وبحر الغزال وشرق السودان من سواكن حتى القلابات. وأصبحت قوة الثورة تتنامى يوما بعد يوم في مقابل ظهور علامات أفول دولة محمد علي باشا. ولهذا السبب كان لابد لبريطانيا من اتباع سياسة جديدة تحفظ لها هيبتها وتجنبها مغامرة التدخل العسكري في السودان.

لقد توصلت بريطانيا في نهاية الأمر إلى أن إخلاء السودان من الحاميات المصرية وتركه للمهدي- على الأقل في تلك الفترة- هو أمثل طريقة لتفادي هذا الوضع المعقد. وبالفعل تم اختيار البريطاني الجنرال غوردون لتنفيذ هذه السياسة[٧] وقد كانت الحكومة البريطانية تثق فيه ثقة كبيرة خاصة وأنه قد عمل في السودان من قبل. وإثر هذا الاختيار توجه الجنرال غوردون إلى السودان. وفي السودان أصدر إعلانا للسودانيين من ثلاث نقاط هي تعيين المهدي حاكما على كردفان وتخفيض الضرائب إلى النصف والسماح بممارسة تجارة الرقيق. وقد أثارت المادة الثالثة من هذا الإعلان دهشة المواطنين البريطانيين. وقام البرلمان البريطاني بطرح بعض الأسئلة على الحكومة حول هذا الموضوع. ومن جانبه أجاب الموسيو غلادستون عن هذه الأسئلة بقوله: "إنني لا أصدق هذه الأخبار وذلك بمعرفتي بمدى رفض الجنرال غوردون لتجارة الرقيق[٨]

غير أن هذه الإصلاحات الظاهرية التي قام بها الجنرال غوردون لم تنقذ الموقف وذلك لأن جيش المهدي دخل الخرطوم في اليوم السادس والعشرين من شهر يناير من عام ١٨٨٥ حيث تم الاستيلاء عليها وقتل غوردون. وكان البرلمان البريطاني قد طالب حكومته بإنقاذ غوردون عندما تمت محاصرة الخرطوم. ومن جانبها فقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها مسؤولة عن المحافظة على حياة

غوردون. وقد أوصى العسكريون البريطانيون حكومتهم بأن يقوموا بإرسال قوة عسكرية مكونة من عشرة آلاف جندي بقيادة اللورد وولسلي[٩] بيد أن حملة الإنقاذ هذه وصلت متأخرة حيث كان الجنرال غوردون قد قتل من طرف أنصار المهدي. وباستيلاء قوات محمد أحمد المهدي على الخرطوم تكون قد بدأت صفحة جديدة في تاريخ السودان، وهي الفترة المعروفة بفترة الدولة المهدية والتي تمكنت من حكم السودان ثلاثة عشر عاما تمتد من سنة ١٨٨٥ إلى عام ١٨٩٨[١٠]

لقد شهدت السنوات العشر السابقة لإعلان المشروطية الثانية (أي العمل بالدستور) في عام ١٩٠٨ تطورا سياسيا بالغ الأهمية في تاريخ السودان. وقد تمثل هذا التطور في القضاء على الدولة المهدية، وبداية الاستعمار البريطاني للسودان. وقد بدأت معالم هذه المرحلة في التشكل منذ عام ١٨٩٦ وذلك حينما صدرت الأوامر للجنرال البريطاني كتشنر بالزحف جنوبا واحتلال مدينة دنقلا التي تقع في الأجزاء الشمالية من السودان. وفي الواقع فإن إرهاصات احتلال السودان تعود إلى فترة سابقة لذلك، فعلى سبيل المثال دارت محادثات بين إنجلترا وإيطاليا قبل عام ١٨٩٦ تتعلق بما يمكن اتخاذه ضد دولة المهدية. وفي الوقت نفسه تم بحث موضوع إعادة السيطرة على السودان من جديد. وعندما استفسرت الدولة العثمانية عن ذلك وردت إليها برقية من سفارتها في لندن تتضمن أنه لا أساس على الإطلاق لصحة هذه التحركات العسكرية من طرف بريطانيا. كما قامت كل من بريطانيا وإيطاليا بتكذيب الأخبار التي تقول بتحركهما سويا عسكريا ضد السودان[١١]

ومن جانبه فقد رفض خديوي مصر مسألة التدخل البريطاني في السودان؛ وذلك لأنه يخدم المصالح البريطانية فقط. غير أنه اضطر للموافقة على هذا التدخل نتيجة لضغط اللورد كرومر قنصل بريطانيا العام في مصر. أما السلطان العثماني فقد أظهر الاعتراض في البداية إلا أنه تراجع عن هذا الاعتراض فيما بعد خوفا من غضب بريطانيا. وإثر ذلك بدأ الجيش الإنجليزي زحفه نحو السودان. وبحلول

عام ١٨٩٩ تمكنت القوات الغازية من هزيمة قوات خليفة المهدي الخليفة عبد الله التعايشي وانتهت بذلك دولة المهدية في السودان. ومن جانب آخر كان المفوض السامي العثماني في مصر أحمد مختار قد خاطب الدولة العثمانية بتاريخ ٢٥ فبراير ١٨٩٩ طالبا إياها بضرورة بذل الجهد من أجل حفظ حقوقها في السودان(١٢). غير أن الوقت كان قد تجاوز هذا الموضوع نسبة لسقوط السودان تحت الاحتلال البريطاني في هذه السنة. كما أن الدولة العثمانية لم تكن لديها القوة العسكرية والسياسية الكافية التي تتيح لها مفاوضة الإنجليز حول سياستهم تجاه السودان.

ومن جهة أخرى فقد تضمنت رسالة السيد أحمد مختار المفوض السامي العثماني في مصر إلى مقام الصدارة العظمى والمؤرخة بـــ ٩ ذي القعدة سنة ٣١/١٣١٥ مارس سنة ١٨٩٨ معلومة تدور حول أن الإنجليز هاجموا عثمان دقنه في مدينة شندي واستطاعوا هزيمة قواته وقتلوا نحو ستمائة فرد من السودانيين كما قاموا باسترقاق ستمائة وخمسة وأربعين من الرجال والنساء بالإضافة إلى الغنائم الأخرى التي حصلوا عليها (١٣). ونجد أن من أهم النقاط التي نستخلصها من هذه الوثيقة هي ممارسة بريطانيا للاسترقاق في تلك الفترة. وتشير إحدى الوثائق العثمانية المؤرخة بـــ ١٨ شوال سنة ١/١٣١٦ مارس سنة ١٨٩٩ إلى أن مجلس الوكلاء العثماني اطلع على البرقية الواردة من سفارة الدولة العثمانية بلندن والتي تدور حول التأكيدات والتطمينات الجديدة التي أعلنتها حكومة إنجلترا فيما يتعلق بحفظ حقوق الدولة العثمانية في السودان(١٤) ومن الواضح أن بريطانيا كانت تمارس سياسة المكر والخداع مع الدولة العثمانية. وذلك لأن الاستيلاء على السودان بالقوة يعني بصورة أو أخرى عدم الاعتراف بحقوق الدولة العثمانية فيه. كما يبدو في الوقت نفسه أن بريطانيا كانت تهدف إلى تحقيق مصالح ذاتية في السودان. وبطبيعة الحال فإنها لن تراعي في مصالحها هذه مصالح الدولة العثمانية.

وبالتالي لم يكن أمام العثمانيين خيار سوى الاحتجاج من وقت لآخر وتذكير بريطانيا بحقوقهم في السودان. وباستثناء ذلك لم يكن أمام الدولة العثمانية ما تفعله تجاه بريطانيا، وذلك نتيجة للضعف المريع الذي كانت تعيشه، بل إنها كانت في تلك الفترة تقضي سنواتها الأخيرة بين الدول. وتشير التطورات الداخلية اللاحقة في السودان إلى أن بريطانيا لم تكن تضع أي اعتبار للعثمانيين في سياستها المتعلقة بهذا البلد. ومن الأمثلة التي تشير إلى ذلك قيام الإنجليز مع حكومة الخديوي بعقد اتفاقية مع إيطاليا بهدف تحديد الخط الحدودي الذي يفصل بين السودان وإرتيريا، وكذلك عقد اتفاقية ثانية بين الجانبين تتعلق بمسألة الجمارك بين السودان وإرتيريا. ويتلخص مضمون هذه الاتفاقية في فرض جمارك على المحاصيل القادمة من إرتيريا إلى السودان تبلغ خمسة بالمائة. وقد وردت برقية من سفارة الدولة العثمانية بروما تحتوي على تفاصيل هاتين الاتفاقيتين. وقد وقع تقديم هذه البرقية رفقة تذكرة ناظر الخارجية العثماني المؤرخة بـــ ٩ ربيع الأول سنة ١٣١٧/١٧ يوليو سنة ١٨٩٩. وتشير هذه الوثيقة التي أوردت تفاصيل هاتين الاتفاقيتين إلى أن قيام دولة إنجلترا بالتوقيع عليهما- باعتبار أن السودان يوجد اليوم تحت إدارة مشتركة- سوف يقود إلى اعتراض الدولة العثمانية، وبالتالي يكون من الطبيعي قيام العثمانيين بإجراء ما هو مطلوب وذلك بعد وصول المعلومات الكافية. وقد تم إعلام تفاصيل كل ذلك إلى حضرة الصدر الأعظم(١٥).

من أهم الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا ولم تضع فيها أي اعتبار للدولة العثمانية هي اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة بين دولة إنجلترا ومصر في يناير ١٨٩٩. وقد تكونت هذه الاتفاقية من اثني عشر بندا. ونلاحظ أن جميع هذه البنود لم تتحدث على الإطلاق عن موضوع السيادة العثمانية على السودان. ويعني هذا الأمر بكل وضوح عدم اعتراف بريطانيا بحقوق الدولة العثمانية فيه. وبناء على ذلك لن يتم إشراك العثمانيين- بأي صورة من الصور- في حكم السودان. ومن

أهم بنود هذه الإتفاقية البند الثالث الذي ينص على أن السلطة المدنية والعسكرية العليا سوف تكون بيد موظف واحد يطلق عليه لقب "حاكم عموم السودان". ويتم تعيين هذا الحاكم بأمر من الخديوي بناء على طلب من حكومة إنجلترا. وفي الوقت نفسه يقع فصل أو عزل هذا الموظف بقرار من الخديوي على أن يتم هذا الأمر بموافقة حكومة بريطانيا. وعلى الرغم من أن ظاهر هذا البند يعطي اعتبارا لسلطة الخديوي إلا أن باطنه يثبت أن السلطة الحقيقية كانت عند الإنجليز خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن أمر تعيين الحاكم العام وعزله لا يتم إلا برضاء إنجلترا. ويتضح هذا الأمر جليا إذا علمنا أن جميع الموظفين الذين شغلوا هذا المنصب هم من البريطانيين فقط، بمعنى أنه لا يوجد أي مصري شغل منصب الحاكم العام في السودان طيلة الفترة الممتدة من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٥٦ وهو العام الذي نال فيه السودان استقلاله.

يعكس لنا هذا الأمر أن السودان كان تحت السيطرة البريطانية بشكل كامل وأن الشراكة المصرية في حكمه لا تعدو أن تكون مجرد شراكة صورية. ومن جانب آخر فإن البند الرابع يعتبر من بنود الاتفاقية التي تؤكد السيطرة البريطانية الكاملة على السودان وعدم الاعتراف بأي حق وسيادة للدولة العثمانية عليه. وينص هذا البند على أنه لا يجوز سن أي قانون أو لائحة إلا بمنشور صادر من الحاكم العام. ويعكس لنا هذا الأمر أن القوانين التي سوف تطبق في السودان سوف تكون مستندة على القانون الإنجليزي. ومما يؤكد هذا الأمر أن البند الخامس من الاتفاقية نص على إبطال جميع القوانين المصرية التي كانت سائدة في السودان.

وبصورة عامة يمكن القول إن اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة بين بريطانيا ومصر قد رسخت الوجود الاستعماري البريطاني في السودان وفي الوقت نفسه سلبت الدولة العثمانية حق السيادة بشكل نهائي. ومن الملاحظات المهمة على هذه الاتفاقية هي أنها كانت بين دولتين على النقيض فبريطانيا كانت في تلك الفترة دولة

استعمارية تسعى لبسط نفوذها في المنطقة بشتى الطرق والوسائل، أما مصر فقد كانت دولة خاضعة لبريطانيا منذ أن وقعت تحت احتلالها في عام ١٨٨٢. وبالتالي فهي دولة مستعمرة مثلها في ذلك مثل السودان. وعلى هذا الأساس فإن هذه الاتفاقية لا تعتبر اتفاقية بين طرفين متكافئين وإنما هي عبارة عن إملاءات القوي على الضعيف الذي ليس أمامه ما يفعله إلا التوقيع. أما السودانيون فلم يكن لديهم أي دور فيما يتعلق بإعداد بنود الإتفاقية التي أصبحت دستورا عاما للبلاد منذ تاريخ توقيعها حتى عام ١٩٥٣[١٦]

بعد أن بسطت بريطانيا سلطتها على السودان وقننث ذلك عبر إبرام إتفاقية الحكم الثنائي بدأت في تأسيس السياسة الإدارية التي يمكن بها حكم هذا البلد. وقد قامت بريطانيا في بداية الأمر بتطبيق النظام الإداري المركزي. وقد كان الحاكم العام يمثل الحاكم المطلق للسودان من خلال هذا النظام، وفي الوقت نفسه كان له دور عسكري واضح وذلك لكونه يعتبر قائدا أعلى للجيش. ويعتبر اللورد كتشنر هو أول حاكم عام للسودان وقد حكم حتى ديسمبر ١٨٩٩، ثم جاء من بعده السير ريقنالد ونجت الذي شغل منصب الحاكم العام حتى عام ١٩١٦. وحسب السلك الإداري البريطاني يأتي بعد الحاكم العام السكرتيرون الثلاثة وهم السكرتير الإداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي. إن هذا الوضع استمر في السودان حتى عام ١٩٠٤ وذلك عندما أنشأ الحاكم العام في هذا التاريخ لجنتين استشاريتين من أجل مساعدته في إدارة شؤون البلاد وهما المجلس الإستشاري المركزي ومجلس الحكومة المحلية[١٧] .

يمثل إنشاء مجلس الحاكم العام في سنة ١٩١٠ أحد التطورات الإدارية المهمة التي حدثت في السودان في تلك الفترة. وقد كان الهدف من تأسيس هذا المجلس هو الحد من سلطات الحاكم العام. ونصت لائحة المجلس على أن يكون السكرتيرون الثلاثة وكذلك المفتش العام أعضاء بحكم وظائفهم على أن يضاف

إليهم ما بين اثنين إلى أربعة أعضاء آخرين. غير أن عدد هؤلاء الأعضاء وصل فيما بعد إلى خمسة أعضاء[١٨]. والجدير بالذكر أن فكرة إنشاء مجلس للحاكم العام بدأت تتردد لدى الإداريين البريطانيين منذ عام ١٩٠٨[١٩].

إن هذه الإجراءات تعكس أن بريطانيا كانت تسعى بكل قوة إلى بسط سيطرتها على السودان رغم وعودها المتكررة للدولة العثمانية بحفظ حق سيادتها عليه. وعلى هذا الأساس فإن هذه الوعود تعتبر من باب المكر والخداع الذي اعتمد عليه الإنجليز منذ فترة زمنية طويلة. وقد توصلت إحدى الوثائق العثمانية التي تعود إلى عام ١٩٠٩ إلى هذه النتيجة، حيث ذكرت الوثيقة أن الإنجليز اعتمدوا منذ قديم الزمان على سياسة المكر والخداع[٢٠]. ومن جانبها فإن بريطانيا لم تبد أي اهتمام لردود الفعل العثمانية، بل استمرت في تنفيذ سياستها في السودان بكل ثقة. ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى ضعف الدولة العثمانية في شتى المجالات خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية. ويجب القول هنا إن العثمانيين لم يفقدوا السودان فحسب في تلك الفترة، بل فقدوا من قبل مصر التي سقطت تحت الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢.

وعلى هذا الأساس تذكر وثيقة عثمانية مؤرخة بـــ ٦ ربيع الثاني ٢٧/١٣٢٧ أبريل ١٩٠٩ أن الحالة السودانية تعتبر نتاجاً طبيعياً لثورة أحمد عرابي في مصر، وذلك لأن هناك نحو ألفي رجل من رجال عرابي نفوا إلى السودان. وبناء على ذلك فإنه في حالة لم تحل المسألة المصرية فإن موضوع السودان لن يحدث فيه أي تغيير. لذا فإن حل المسألة المصرية يعني بصورة أو أخرى حل المسألة السودانية. وتذهب الوثيقة في تحليلها إلى القول إن بقاء مصر تحت سيطرة الإنجليز يعني أن إنجلترا هي المستفيد من حل مسألة السودان. وبدوره يعني هذا الأمر أن بريطانيا طبقت سياسة المكر والدهاء مع الدولة العثمانية فيما يتعلق بموضوعي مصر والسودان.

إن احتلال مصر من طرف دولة إنجلترا ثم قيام هذه الدولة نفسها باحتلال السودان يعني بكل بساطة إضعاف الجانب العثماني في المفاوضات التي يمكن أن تتم مع الإنجليز حول السودان بصفة خاصة. وربما هذا هو السبب الذي جعل الوثيقة تقول إنه لن يحدث أي اتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا ما لم يتم تقديم عدد كبير من التسهيلات والمساعدات بين الطرفين(٢١). وإذا كانت الدولة العثمانية على استعداد- بسبب موقفها الضعيف- لتقديم كثير من التنازلات لبريطانيا، فإن بريطانيا لم تكن مستعدة لتقديم أدنى شيء من التنازلات للدولة العثمانية خاصة بعد أن فرضت سيطرتها على السودان براً وبحراً. وفي هذا الصدد تشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أن سيطرة إنجلترا على سواحل السودان- أي سواحله على البحر الأحمر- يعني أن مفتاح البلاد (السودان) أصبح بيدها هي وحدها. وتعكس الوثيقة نفسها مدى الحالة المتردية التي كانت عليها الدولة العثمانية في فترة المشروطية الثانية، وذلك عندما تتحدث عن أنه لا يمكن إعطاء رأي حول نتائج الأوضاع الحالية للسودان نسبة لعدم توافر المعلومات الكافية(٢٢).

إن هذا الوضع يعكس لنا بكل وضوح أن الدولة العثمانية لم تعد صاحبة السيادة المطلقة على السودان فحسب، بل أصبحت لا تمثل حتى لاعبا ثانويا فيما يتعلق بالسياسة الدولية حول الأوضاع فيه . ومن جانبها فإن إنجلترا كانت هي الطرف الذي يملك المعلومات الكاملة والسيادة الفعلية على البلاد. بيد أنه من الضروري أن نذكر أن الوضع السياسي في السودان لم يكن نتيجة لضعف الدولة العثمانية وعدم مقدرتها على الدفاع عن أراضيها فقط، وإنما كان كذلك بسبب الطريقة التي دخلت بها معظم الأراضي السودانية تحت مظلة الحكم العثماني. فكما ذكرنا ذلك سابقا فإن خضوع السودان للعثمانيين لم يكن برغبة نابعة من السلطان العثماني وإنما كان بسبب طموحات محمد علي باشا الذي كان هدفه يتمثل في تأسيس إمبراطورية تتشكل نواتها من مصر والسودان. وعلى هذا الأساس كان

السلطان العثماني مضطرا إلى إصدار فرمان ينص على دخول محمد علي باشا إلى السودان والاستيلاء عليه. ونظرا إلى ذلك فقد لعبت هذه العوامل دورا كبيرا في الحالة السلبية التي كانت عليها الدولة العثمانية إبان فترة المشروطية الثانية، وانعكس هذا الأمر بدوره على السودان.

عند التعرض للموقف الداخلي في السودان عقب الاحتلال البريطاني نجد أن السودانيين لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذا التدخل الأجنبي، حيث اندلعت العديد من الحركات والثورات ضد هذا الاحتلال. غير أننا نلاحظ أن الطابع الفردي لهذه الحركات والثورات يعتبر السمة المميزة لها جميعا. ويشير ذلك إلى أن البعد السياسي المتمثل في فهم السودانيين العميق لوحدتهم وضرورة التفافهم حول شخص واحد تتوافر فيه صفات القيادة الواعية التي تنظر إلى السودان باعتباره منظومة واحدة لا تعطي أي اعتبار للقبلية والجهوية لم يتشكل بعد. وقد ظهرت هذه السلبية بصورة واضحة في حركات المقاومة السودانية ضد الوجود البريطاني في فترة المشروطية الثانية.

نجد من حركات المقاومة السودانية التي ظهرت في السنوات العشرة الأولى من القرن العشرين ثورة الفقيه محمد الأمين البرناوي التي اندلعت في منطقة شرق كردفان في عام ١٩٠٣. وقد ادعى هذا الشخص المهدية واستجاب له عدد قليل من الناس. غير أنه لم يحقق إنجازا يذكر في وجه الحكومة البريطانية. وقد تم إلقاء القبض عليه من طرف السلطات وإعدامه شنقا. وتمثل ثورة عبد القادر ود حبوبة في منطقة الجزيرة واحدة من أهم هذه الثورات. لقد كان عبد القادر ود حبوبة من أنصار المهدي وكارها للوجود البريطاني وكان يحث الناس على المقاومة وعدم الاستسلام. وقد جمع حوله مجموعة من الأنصار والأتباع. وقد تمكن ود حبوبه وأنصاره من القضاء على القوة العسكرية التي أرسلتها الحكومة إلى منطقتهم. غير

أن الحكومة تمكنت في نهاية الأمر من القبض عليه وإعدامه شنقا، وكان ذلك في شهر مايو من عام ١٩٠٨[٢٣].

من الأمور التي تلفت الانتباه في هذه الفترة أن إحدى الوثائق العثمانية المؤرخة بـــ ١٦ ربيع الأول ١٣٢١/١٢ يونيو ١٩٠٣ تتناول قيام يوسف طلعت صاحب جريدة الراوي بإرسال رجل سوداني يدعى محمد السوداني إلى جزيرة العرب يدعو أهلها إلى الثورة ضد العثمانيين حاملا معه منشورا بذلك. وينتمي هذا الشخص إلى عربان العبابدة بالسودان، وهو مقيم في مصر منذ سقوط أم درمان في قبضة الحكومة المصرية. ثم تذكر الوثيقة أن هناك شخصا يدعى إبراهيم بك قام بإرسال ابنه واسمه خليل إلى يوسف طلعت المشار إليه يطلب منه مبلغا من المال في مقابل إعلامه بخبر مهم للغاية. وبالفعل قام يوسف بإعطاء خليل بن إبراهيم المبلغ الذي طلبه فأخبره خليل أن أخبار رسوله (محمد السوداني) الذي أرسله إلى جزيرة العرب قد تم نقلها إلى استانبول. لذا فعليه عدم الذهاب إلى استانبول في هذه الفترة لخطورة ذلك على حياته[٢٤].

إن هذه الوثيقة تمثل بلاشك نموذجا حيا للحيل والدسائس التي كان يقوم بها الإنجليز للوقيعة بين العرب والدولة العثمانية. وذلك لأن الواقع كان يقول إن العثمانيين هم الأقرب إلى العرب من أي دولة أخرى سواء كانت هذه الدولة هي بريطانيا أو فرنسا أو غيرهما. غير أن الإنجليز نجحوا بدرجة كبيرة في توسيع المسافة بين العرب والعثمانيين، وفي الوقت نفسه جعلوا العرب يميلون إلى صف الدول الأوروبية خاصة بريطانيا. وقد تبلورت هذه السياسة بصورة واضحة في الحرب العالمية الأولى.

تعتبر حركة السلطان علي دينار سلطان دارفور من أهم حركات المقاومة السودانية التي ظهرت في هذه الفترة ضد الاحتلال البريطاني. وقد كان علي دينار مسؤولا عن شؤون دارفور باسم الخليفة عبد الله التعايشي، وكان له طموح كبير

يتمثل في ضم كردفان إلى سلطنته، كما كان يميل إلى جانب الدولة العثمانية. وظهر هذا الأمر بشكل واضح في فترة الحرب العالمية الأولى. وفي هذه الفترة تلقى وعودا من العثمانيين بإرسال مجموعة من الأسلحة إليه عبر ليبيا حتى يتمكن من مقاومة البريطانيين. بيد أن هذا السلاح لم يصل إليه. وربما يعود ذلك إلى ظروف الحرب في تلك الفترة. وبالرغم من هذا الأمر إلا أن حماسه تجاه السلطان العثماني لم يضعف. وفي الوقت نفسه كان يسعى إلى تخليص السودان وتحريره من سيطرة بريطانيا. لذا كانت المواجهة مع الإنجليز مواجهة حتمية لابد منها. وبالفعل التقت قوات علي دينار مع الجيش الإنجليزي في موقعة برنجيه على مسافة اثني عشر ميلا من الفاشر في ٢٢ مايو ١٩١٦ وقد انتهت هذه المعركة بهزيمة علي دينار وتراجعه إلى منطقة جبل مرة مع عدد قليل من أتباعه، ثم تمكنت القوات البريطانية بعد ذلك من قتله بالرصاص[٢٥]. وفي عام ١٩٠٦ قام سكان منطقة تلودي بثورة ضد الإنجليز راح ضحيتها عدد من البوليس والجند على رأسهم مأمور تلودي. وتمثل هذه الثورة مدى الاستهانة الموجودة لدى عدد من السودانيين بأرواحهم تجاه السلطة[٢٦].

أما عن الأوضاع في شرق السودان فقد كانت مليئة أيضا بالثورات والمعارك التي جمعت بين السودانيين والجيش البريطاني. وعلى سبيل المثال تذكر إحدى الوثائق العثمانية التي تعود إلى عام ١٩٠٩ أن هناك معركة دارت بشرق السودان بالقرب من سواكن بين الإنجليز والسودانيين. وحسب المعلومات الموجودة في الوثيقة فقد استمرت هذه المعركة أربع ساعات وكانت من أعنف المعارك. وقد انتهت المعركة بهزيمة عثمان دقنة وجنوده، وكان عدد القتلى من السودانيين كبيرا للغاية. أما القتلى من طرف الإنجليز فقد كان عددهم سبعين قتيلا في حين بلغ عدد الجرحى ثلاثمائة جريح. وقد ذكرت الوثيقة أن هناك برقية واردة من طرف الإنجليز تتحدث عن مدى شدة المعركة وشجاعة السودانيين وجسارتهم. وتذكر

الوثيقة نفسها أن الإنجليز لم يروا مثل هذه المعركة في مصر على الإطلاق[٢٧]. إن المسألة المهمة التي يمكن أن نستشفها من المعلومات الواردة في هذه الوثيقة أن المقاومة السودانية للاستعمار البريطاني كانت مقاومة ضارية بشهادة الإنجليز أنفسهم. غير أننا نجد في الوقت نفسه أن هناك وثيقة عثمانية أخرى تعود للعام نفسه أي سنة ١٩٠٩ تتحدث عن عدم مقدرة عثمان دقنة على حرب الإنجليز[٢٨]. وربما أن المقصود بعدم القدرة هذه ليس بسبب عدم توافر الشجاعة اللازمة وإنما بسبب عدم التكافؤ الواقع بين قوات دقنة من جهة وبين الجيش الإنجليزي المزود بالعتاد الحربي الحديث من جهة أخرى. ويمكن القول إن هذا الرأي يعتبر رأيا منطقيا خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن السلاح الناري الذي يملكه الإنجليز كان هو السبب الرئيسي في ترجيح كفة بريطانيا في معاركها التي خاضتها في مختلف أنحاء السودان.

ومن جهة أخرى نجد أن بريطانيا اتبعت سياسة القمع في جنوب السودان فيما يتعلق بحركات المقاومة، وهي السياسة التي سارت عليها في جميع أنحاء البلاد. وعلى سبيل المثال نجد أن إنجلترا وقفت بشكل عنيف للغاية في وجه حركات الرفض التي ظهرت ضدها في الجنوب وذلك في الفترة الممتدة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٢٠. أما فيما يتعلق بالسياسة البريطانية في هذه الفترة فنجد أن أساسها كان يقوم على تطوير الحكم المحلي في جنوب السودان وعدم فصله عن الشمال[٢٩] غير أن هذه السياسة تغيرت فيما بعد.

من أهم النتائج التي نخلص إليها من خلال هذه الدراسة: أن السودان شهد وضعا سياسيا خاصا عقب الاحتلال البريطاني ، وتتمثل أهم معالمه في شقين، الأول النظام الإداري الذي طبقه المستعمر البريطاني، وهو النظام الذي لم يألفه السودانيون من قبل خاصة فيما يتعلق بمركزية الحكم. أما الشق الثاني فهو تلك الحركات والثورات التي قام بها أهل السودان في مختلف أنحاء البلاد ضد الوجود

البريطاني. وإذا كانت هذه الحركات والثورات تتفاوت في الأيدولوجية من حركة إلى أخرى إلا أنها كانت متفقة بدرجة كبيرة في مقاومة الاحتلال البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك هناك نتيجة أخرى مفادها أن علاقة الدولة العثمانية بالسودان في فترة المشروطية الثانية وصلت إلى أقصى درجات ضعفها. وفي الوقت نفسه نجد أن بعض حركات المقاومة السودانية[٣٠] كانت تقاتل باسم السلطان العثماني.

ملحق (١)- وثيقة رقم (١)٥٣/٩٧ Y.EE

عطوفتلو دولتلو باشكاتب السابين الهمايوني الجليل حضرتلري

مولاي

أتشرف بأن أعرض لمقام دولتكم الرفيع الشأن ما يأتي

تقدم مني اول امس تقرير بشأن ما فعله يوسف طلعت صاحب جريدة الراوي وارساله رجلا سودانيا الى جزيرة العرب بمنشوره الذي تقدم ذكره يدعو به اهلها الى الثورة وخلع طاعة دولتنا العلية وقد علمت اليوم ان هذا الرسول يدعى السيد محمد السوداني من عربان العبابدة بالسودان وهو يقطن في مصر منذ وقوع ام درمان في قبضة الحكومة المصرية وقد سافر الى الجزيرة اما يوسف طلعت فبعد ان كان قد عزم على السفر اليوم ارسل المويلحي ابراهيم بك ولده خليل اليه وطلب منه ان يدفع اليه مبلغ من المال ليوقفه على سر فيه صالحه فدفع اليه يوسف المذكور ما تيسر فاخبره خليل المذكور بأن اخبار الرسول الذي ارسله نقلت الى الاستانة وان سفره الى الاستانة يوقعه في ورطة وخيمة وربما كان فيه هلاكه ثم اخبره بأن سعادة شاكر باشا هو الذي نقل اخبار رسوله الى جزيرة العرب فتأخر الرجل عن السفر وسلم الله مساعيه حبطت . وقد علمت ان حسن الأنين وعبد الله المفيع سيذهبا الى الجزيرة المشار اليها بناء على امر الخديوي وذلك بعد ورود الدرس الخديوي عند خروجه من الاستانة وقد جهز المذكوران جميع ما يحتاجان اليه ويقوم الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بدفع ما يلزم من النفقة واصل المال الذي يأخذه ثمن الرتب والنياشين وسيصحبهما بتربية الى ابن الصباح بالكويت الذي لا ينفك عن مراسلة صاحب المؤيد الذي يمده بآرائه المؤيدة للمشروع الذي سيعمل في سبيله ورسل الكويت تختلف بين حينه وآخر الى شيخ المؤيد الساعي وراء دعوة الخلافة الجديدة

هذا ما علمته مولاي اعرضه مع الخضوع وادام الله صولة سيدنا ومولانا امير المؤمنين مؤيدا بنصره الرباني افندم

بنده

نجيب كنعان

١٢ يونيو ١٩٠٢

iki varak

Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı

(١)

(٢)

١٣٢١.Ra.١٦

Y.EE 53/97

Z

در سعادت

عطوفتلو دولتلو باشكاتب المابين الهمايوني الجليل حضرتلري

10877

Constantinople

خصوصي

Privée

٦٢٧٢

ملحق (٢) وثيقة رقم (٢)

Y.EE ١٠/٥٧

زنجبه ضا بحث قونیا فنده حلیم پاشا ایله ملاقات ایلدم مصر و سودان مسئله‌لرینه دائر
تخفیفه و وضع لسانی عربلره و صحه بنا ایدرك مقاوله‌سی انکلتره دولتی مصری محافظه‌که
اکابه ابقا ایتمز چونکه بو حال اوروپانك موازنه‌سنی اخلال ایدر حکومه بیوك دولتلرك
کنده عهده‌ده اتخاذه ابتدار ایده‌جکلر دولت عثمانیه الیوم حدود حاضری برآلسه
شابه سنده استعمال ایدیلور ایسه ده توجیه پاشا بو حالده بونکا عدم کفایتی کوریلور بو حال
ایجه مطالبه اولنه جه اداره ملکه اجنبی الینه اکلاشلدر بناءً علیه حدودی تبدیل ایله
یا خود طوغریدن طوغری‌یه کنده حکومه ایتمکده بشقه چاره بولنه‌مه‌جقدر توجیه پاشا انکلتره
البته بر مدتدن مطالعه عمومیه اهالیسی دخی منفوردر هل ایلکه وقسمی اوروپه [illegible]
وضیافته ایله اعلان مسئله‌سی ایتمیسی جمله بر براع ورده ایتسه انکلتره دولتی یوره
ملاحظاتمی مملك دولت علیه اولمه ارتباطی کلیاً قطع ایتمه درجه‌سنه قدر کیتسه
اهالیسی دخی الیوم کلدیکم مرتبه سلطنت سنیه‌ده منفعت اوله‌جه اسرار بو زمانده اهالی
یوقده زمانده برو عدالت دیلنجیسی اولدیلر حفظ هیچ یوق حالده نائل بر ایم
[illegible] مقصد مسعودکرده بشقه بر سبب دخی وکلا ایدن حفظ
اجا مدیر عرب ایجاب قیامی دخی بو
[illegible] دها مقدار اولدی
یارینه که بنجه‌سی [illegible] چونکه معلوماتی طرفدارانه
سودانه مسئله‌سنه کلنجه بودخی عربلر قیامی بر بقیه [illegible] حضرت مملکت
ایکی یا قدر آدم سودانلی اولمه ایدی مرکزده نائل [illegible] خطاره حالنجه
برکوشه سنده محافظه ایتمه اسرار حفظ مصر [illegible] حال [illegible] اولاده
انکلیزلرك قیامی باحد بر [illegible] کدوب [illegible] جدیده [illegible]

١٣٢٧.R.٦(٤)

كلنلرده اوقدر مستطلانه وموانع واردركه انكليز عسكرلريله بونلره غلبه ايتمك قطعا
امكانسز اولمه مز مصرك اداره سى دولت كبيره وفخيمه جوفده بر مخدوم الاولى حوالة نائل
ستندرسى
اولوراسه اول وقت سودانك اجنبيه منتقل اولور اشبو صورتده حلم پاشا
صافه سوق بيوراسيه ده خديويه كوزنه فرصه ايدنكه تقديرده منجدش عنه اولان
ايكى هنده دخى كرك دولتعليه نك وكرك مصر وسودان اهاليسنك مطلبيه ومرضيه نه
اشتراب ايدلمه
موافقه صورتده تسويه بونه اولابجغنى ... مسئله لك اوقاته
پاشاى مشار اليه تخفيفه ودهاسنه كوره سودانه رئيس عضا ... فقط مجلسه قوه واساعى
وكلمه انك لسانيه نشر اولنه اوراقه ساقه در فقط مجلسه ... نسبه اجنبيه دخى محكمه
لكن نزديكى مواملرى مقصدينه منبوعه لرينه بوجه عوائه
اوشنزيا سعيرى ساروه خابنج ايجه كوريشدم معارفه متعلق خبر مباحثاته
صكره بولنفه كه انتقال ايجه روسيه نك مورى خط اجنبى وتركستانه واليسى
جيناييفك عزليله بره اغنا ئيفك نفسى ماده لك درجابه اولدى سفير
مشار اليه روسيه دولتنك توسيع ممالكه اولمه تششانه واتما تحريكى ودور
اتدينا ترور والاوقته موطانيه ايجه مقصدلرينه واصل اولور فقط انكليزلر
بوبله وكلدرلر بوكدشله اهدناسنه روسيه نك اسيلوسنده قوزنا رديه جعفر
تشتار ده ايشنه ترده وار حقى ودشيمودلر بلغارستانه مسئله
سائقه سنده دخى بوبله يابديلر روسيه لرنك انفصالاته الدانه رده بر بلغارستانه

(٢)

١٣٢٧.R.٦

وجوده گتوردیلر و بو وقتده اوروپاده روسیه نك قوتی آرتمقده دولت علیه
بالعکس ضعیفلنمکده ایدی حالبوکه انگلتره نك و عموم اوروپانك منفعتی
بونك خلافنده ایدی دیدی بعده مصر مسئله سنه نقل کلام ایلدیلرکه بونك
نتیجه سنه دائر جنابی تحدیده کسنه بیلمز بو وقته قدر زده وقتی بوکا بنده حصر ایدر
فقط شو قدر دیه بیلورم که
به بیلمیورم هانقی جهت دکلمی دیو جواب ویردم
دولت علیه ایله انگلتره نك مطلوبلری بعضده بعضیه کلیه واردر ایکی طرفده
وقتی برچوق مساعده ولر بیلاده گوسترلدکجه اختلاف حصوله مأمول دکلدر سزك
نطلقا سزه تماماً موافقت ایتمکده انگلتره ایله حقی وارده ایدیم چونکه او وقتده
ایدوب کیمه ایکیده انقص رجالی دوباره خصوص شیخ اسلامیه سنه فاتشو مادده کلیا
الی حلکه یه شانه موافقت ایده منز اگر دولت علیه سودان عائد مسئله دخی
در عهده ایدوب مأمول اولدیغی نتیجه بولکا موقعه اولسه باقطع وارجه برقاچ
ده اعلای شان بادی اولور دیرکه حالده واقف اولدیلر فقط
مصر بوبابده انگلتره نك ده تصرفده قالدیغی سودان مسئله سنی خصوصه باقطع
انگلتره استفاده ایدر سلطنت باکثر اعلای شانه ایکوده کلی فداکارلقه
افاده ایتدی فضل الله بیلاده دیرم واقف حوادثیه حالی انظار دکلدر دیو
جواب ویردی تهدیدلر ابتدا هکلی پیشته غلبه سی انگلتره موقعه القاء
ناشی ایتمش ایدی اگر اول وقت دولت علیه بو فرصتدن استفاده ایدرمه بیلمیدی...

(٣)

١٣٢٧.R.٦

[illegible] حضرت عثمانيه‌ده [illegible] مساعده [illegible] مستعد ايدير

[illegible] محاربه‌يه [illegible] اولديغى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] عسكريه [illegible]

[illegible]

با اراده سنيه [illegible]

[illegible] اراده سنيه حضرت پادشاهى [illegible]

[illegible] اولدى

(٥)

١٣٢٧.R.٦

بو دفعه ایکیده برکره دها کوردک [illegible] اکلایه بیلورم
[illegible] ولایته تعقیبه [illegible] شایع اولمقده
سیواس والیسی [illegible] باشی نک کرید [illegible] الهابی
بو اثنا [illegible] وسفراء [illegible] کورلمیور
بوکا وسیله [illegible] بوقدر وبونلر [illegible]
سفیری [illegible] دولت علیه نک [illegible] اولور

دفع [illegible]

الهوامش :

١. للاطلاع على معلومات أكثر في هذا الموضوع أنظر:
Cengiz Orhonlu, **Osmanli Imparatorluğu'nun Güney Siyaseti Habeş Eyaleti**, Türk Tarih Kurumu, Ankara, ١٩٩٦; Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud, **XVI.Asırda Mısır Eyaleti**, Edebiyat Fakültesi Basımevi, Istanbul, ١٩٩٠.

٢. محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥**، الطبعة الثانية، مركز عبد الكريم ميرغني، الخرطوم، ٢٠٠٢، ص. ٣٦.

٣. كمال بكديللي، "الدولة العثمانية من معاهدة قينارجه الصغرى حتى الانهيار"، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، الجزء الأول، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلى، ترجمة صالح سعداوي، إرسيكا، استانبول، ١٩٩٤، ص. ١٠١-١٠٢.

٤. القدال، **المرجع السابق**، ص. ٧١.

٥. القدال، **المرجع السابق**، ص. ١٧٥.

٦. للاطلاع على تفاصيل هذه المعركة أنظر: عصمت زلفو، **شيكان تحليل عسكري لحملة الجنرال هكس**، الخرطوم. ١٩٨٥.

٧. Basbakanlik Osmanli Arsivi (BOA), **Yildiz- Sadaret, Hususi Maruzat (Y. A. HUS)** ١٧٦/٩٥.

٨. BOA, **Y. A. HUS** ١٧٨/٢٩.

٩. BOA, **Y. A. HUS** ١٧٨/٤٥.

١٠. للاطلاع على تفاصيل أكثر حول الدولة المهدية أنظر: P. M. HOLT, **The Mahdist State in the Sudan** ١٨٨١-١٨٩٨, A study of its Origins and Development and Overthrow, London, ١٩٦٦; F. R. Wingate, **Mahdisim and the Anglo Egyptian Sudan**, London, ١٨٩٥;

١١. مكي شبيكة، **السودان والثورة المهدية: من موقعة أبا إلى حـصار الخرطـوم**، الخرطوم، ١٩٧٩؛ نعوم شقير، **جغرافية وتاريخ الـسودان**، بيـروت، ١٩٦٧؛

محمد إبراهيم أبو سليم، **الحركة الفكرية في المهديـــة**، الخرطوم، ١٩٨٩؛ محمد ســـعيد القدال، **الإمام المهدي لوحة ثائر سوداني ١٨٨٤-١٨٨٥**، بيروت، ١٩٩٢.

١٢. BOA, **Y. A. HUS** ٣٠٩/٢١.

١٣. BOA**, Yildiz-Esas Evraki (Y. EE)** ١١٨/٨.

١٤. BOA, **Y. A. HUS** ٣٨٣/٧٢.

١٥. BOA, **Y. EE** ١١٨/٢٥.

١٦. BOA, Yildiz-Mutenevvi Maruzat (**Y. MTV**) ١٩٤/١١٠.

١٧. للاطلاع على البنود الكاملة لاتفاقية الحكم الثنائي أنظر: مكي شبيكه، **السودان عبر القرون**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص. ٤٦٦-٤٦٩.

١٨. القدال، **المرجع السابق**، ص. ٣٢٩-٣٣٣.

١٩. مكي شبيكه، **السودان عبر القرون**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص. ٤٨٦-٤٨٧.

٢٠. القدال، **المرجع السابق**، ص. ٣٣٣-٣٤٣.

٢١. BOA, **Y. EE** ٣٤/٧٧.

٢٢. BOA, **Y. EE** ١٠/٥٧.

٢٣. BOA, **Y. EE** ١٠/٥٦.

٢٤. ضرار صالح ضرار، **تاريخ السودان الحديث**، الدار السودانية، الخرطوم، ١٩٨٨، ص. ٢٣٥-٢٣٦.

٢٥. BOA, **Y. EE** ٥٣/٩٧.

٢٦. ضرار صالح ضرار، **المرجع السابق**، ص. ٢٣٦-٢٣٩.

٢٧. مكي شبيكه، **المرجع السابق**، ص. ٥٠٢.

٢٨. BOA, **Y. EE** ٣٤/٦٩.

٢٩. BOA, **Y. EE** ٣٤/٧٠.

٣٠. القدال، **المرجع السابق**، ص. ٣٤٩.

٣١. على سبيل المثال نموذج حركة علي دينار.